الأمم المتحدة

A/73/829

الجمعية العامة

Distr.: General
9 April 2019
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البندان ٦٦ و ١١٣ من جدول الأعمال

بناء السلام والحفاظ على السلام

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام

صندوق بناء السلام

تقرير الأمين العام

موجز

وافق صندوق بناء السلام في عام ٢٠١٨، على مبلغ ١٨٣ مليون دولار في ٤٠ بلدا، وهو ما يتجاوز الرقم القياسي السابق البالغ ٠٣٣ ١١١ ١٥٧ دولارا في عام ٢٠١٧. وهذا النمو على أساس سنوي هو نتيجة لدعوتي إلى تحقيق ''قفزة نوعية'' لصندوق بناء السلام، التي استجابت لها الجهات المانحة بالمساهمة بمبلغ ٢٢١,٣ مليون دولار في شكل مساهمات جديدة منذ عام ٢٠١٧. ومن أصل مبلغ الـ ١٨٣ مليون دولار الذي تمت الموافقة عليه في عام ٢٠١٨، تم تخصيص نسبة ٤٠ في المائة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو ما يتجاوز الهدف على مستوى منظومة الأمم المتحدة البالغ ١٥ في المائة إلى حد كبير. وتمت الموافقة على سبع مبادرات جديدة عبر الحدود أو إقليمية شملت ١٤ بلدا بقيمة ٢٣,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٨، مما يدل على مكانة الصندوق في دعم مبادرات بناء السلام عبر الحدود.

060519 260419 19-06013 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير السنوي، الذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، هو التقرير التاسع المقدم إلى الجمعية العامة عملا بقرارها ٢٨٢/٦٣. وهو يغطي السنة الثانية من الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. وسوف يُستكمل هذا التقرير بتقرير مالي معتمد صادر عن مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء في موعد لا يتجاوز ١ أيار/مايو ٢٠١٩. ويمكن الاطلاع على معلومات مفصلة على الموقع www.un.org/peacebuilding ويمكن الاطلاع على معلومات كاملة عن المشاريع الفردية على بوابة مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء (http://mptf.undp.org).

ثانيا – الأداء العالمي والدروس المستفادة

٢ – في عام ٢٠١٨، أدى النزاع إلى التشريد القسري لشخص من أصل كل ١١٠ أشخاص على كوكب الأرض وإلى تراجع تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية في البلدان المتأثرة بالأزمات على مدار عقود – وهي اتجاهات واقعية تبرز الحاجة إلى منع نشوب النزاعات والاستجابة بقوة عندما تتاح الفرص لتحقيق السلام. وفي أوائل عام ٢٠١٨، بناء على طلب الجمعية العامة ومجلس الأمن في قراريهما التوأمين بشأن استعراض هيكل بناء السلام (قرار الجمعية ٢٦٢/٧٠ وقرار المجلس ٢٢٨٢ (٢٠١٦))، قدمتُ تقريري حول بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707-S/2018/43)، الذي استعرض التقدم المحرز في تنفيذ القرارين وقدم توصيات محددة لمعالجة الثغرات. ولقد دعوتُ إلى تحقيق ”قفزة نوعية“ للدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام في سياق طلب الدول الأعضاء للحصول على خيارات لزيادة تمويل أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام وإعادة هيكلته وتحسين تحديد أولوياته. وإن قدرة الصندوق المثبتة على الاستثمار في الوقت المناسب وبطريقة حفازة وقادرة على تحمل المخاطر تمكِّن أفرقة الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين من اغتنام الفرص السياسية للحفاظ على السلام قبل نشوب النزاع العنيف وأثناءه وبعد انتهائه. وتهدف الخطة الإستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ إلى تعزيز مكانته بهدف استثمار ٥٠٠ مليون دولار في ٤٠ بلدا. ولا تزال هذه الاستثمارات موجهة إلى المجالات الأربعة ذات الأولوية للصندوق مع إضافة ثلاث نوافذ جديدة ذات أولوية للنهوض بالميزة النسبية للصندوق وهي: البرمجة عبر الحدود، والمراحل الانتقالية للبعثات، وتمكين الشباب والنساء. وتم تصميم الخطة الاستراتيجية لتنفيذ القرارات المتعلقة باستعراض هيكل بناء السلام، بما في ذلك من خلال دمج توصيات الدراسة المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن الوقاية، المعنونة ”سبل السلام: النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة“، والتقرير المتعلق بالشباب والسلام والأمن بعنوان ”السلام المفقود: الدراسة المرحلية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن“ (A/72/761-S/2018/86)، والقيام في الوقت نفسه بتحديد أهداف طموحة فيما يتعلق بالابتكار والرصد والتواصل.

٣ – والصندوق ماض في طريقه لبلوغ الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية الحالية أو تجاوزها. وفي عام ٢٠١٨، وافق الصندوق على ١٨٣ مليون دولار لتنفيذ مشاريع في ٤٠ بلدا، بزيادة من ١٥٧ مليون دولار في ٣١ بلدا في عام ٢٠١٧. وهذه زيادة ملحوظة عن المعدل السنوي البالغ ٦٨ مليون دولار لأول ١٢ عاما منذ إنشاء الصندوق. وقمتُ استجابة للطلب المتزايد، بالإعلان أن بوركينا فاسو والسلفادور وغامبيا مؤهلة للحصول على دعم الصندوق، في حين تمت الموافقة على مبادرات جديدة في بلدان لم يشترك فيها الصندوق من قبل، ولكن حيث أتاحت التطورات السياسية

فرصا جديدة، بما في ذلك إثيوبيا وتوغو وتونس وزمبابوي والكونغو وليسوتو ونيجيريا. كما دعم الصندوق ثلاث مبادرات تركز على الشباب في دول البلقان. وظلت منطقة الساحل تمثل أولوية حاسمة بالنسبة للصندوق، حيث زادت الاستثمارات من ٥٨ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٦٥,٧ مليون دولار لخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل. وكان أكثر من ٢٠ في المائة من استثمارات عام ٢٠١٨ في البلدان التي توجد بها بعثات سياسية خاصة و ٢٧ في المائة في حالات حفظ السلام.

٤ - وهناك جانب مركزي من الحافظة يشجع اتباع نُهج مبتكرة لتمكين المرأة والشباب من خلال الدعوة التنافسية السنوية الخاصة للصندوق، التي زادت من ٢٩ مليون دولار في عام ٢٠١٧ إلى ٣٧,١ مليون دولار في عام ٢٠١٨. ومن خلال هذه المبادرة، وبالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومتطوعو الأمم المتحدة، يدعم الصندوق الممارسات المبتكرة فيما يتعلق بالشباب والمرأة، ولا سيما من خلال الإدماج السياسي، مع إشراك عدد قياسي من الشركاء الجدد، بما في ذلك من المجتمع المدني. وكانت الدعوة لعام ٢٠١٨ مدعومة بإصدار التقرير عن الشباب والسلام والأمن (A/72/761-S/2018/86)، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وجهات أخرى. ولا يزال صندوق بناء السلام هو أكثر الصناديق المجمّعة تنوعا، حيث يضم أكثر من ٤٠ من الكيانات المستفيدة، والصندوق المجمع الوحيد الذي يوفر تحويلات مباشرة إلى منظمات المجتمع المدني والحكومات - وهو مؤشر معترف به لفعالية آليات التمويل المجمّعة. وفي حين أن الدعوة الخاصة توفر حوافز إضافية لشركاء الأمم المتحدة وغير التابعين للأمم المتحدة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن البرمجة المنتظمة للصندوق تساهم بشكل متزايد في الأداء المثالي للصندوق في مجال مراعاة المنظور الجنساني. وفي عام ٢٠١٨، تم تقديم نسبة ٤٠ في المائة من جميع استثمارات الصندوق لدعم جهود بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني، وهو ما يتجاوز الهدف المنصوص عليه في خطة العمل ذات النقاط السبع بشأن بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني والبالغ ١٥ في المائة، للسنة الرابعة على التوالي، وهي الأولى لأي صندوق من الصناديق التابعة للأمم المتحدة.

٥ - وتم التوصل إلى نهج أكثر مراعاة للنزاع إزاء البرمجة من خلال الاستمرار في الشراكة مع إدارة الشؤون السياسية (المعروفة الآن باسم إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال البرنامج المشترك لبناء القدرات الوطنية من أجل منع نشوب النزاعات وشبكة مستشاري السلام والتنمية التابعة له. وبالمثل، زاد الصندوق من دعمه لسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن من خلال الاعتماد على الترتيب العالمي لجهات التنسيق، الذي يشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات السلام، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها، لدعم وضع الخطط الاستراتيجية المشتركة والتخطيط والبرمجة والتقييم في أماكن البعثات وغير البعثات.

٦ - وبالنظر إلى أهمية تيسير انتقال تشكيلات الأمم المتحدة، وبناء على توصية اللجنة التنفيذية، زاد الصندوق أيضا تمويله في عام ٢٠١٨ لظروف الانتقال باستثمارات في السودان والصومال وكوت ديفوار وليبريا. كما زادت البرمجة العابرة للحدود أو الإقليمية، من خلال الاضطلاع بستة برامج جديدة، بما في ذلك المبادرات الإقليمية الجديدة في منطقة الساحل، ومنطقة غرب البلقان، وبين إكوادور وكولومبيا. كما أدت النهج الإقليمية إلى تمكين الصندوق من إقامة شراكة مع منظمات إقليمية كالاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٧ - وواصلت المشاركة في تقييمات الانتعاش وبناء السلام مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، والاستثمارات من خلال المبادرة المتعلقة بالمساعدة الإنسانية والتنمية والسلام على الصعيد القطري، تشكيل مشاركة صندوق بناء السلام في زمبابوي وليبيا وميانمار. وشجع نشر تقرير ”مسارات من أجل السلام“ مقترحات المشاريع الجديدة التي ركزت على الإدماج كوسيلة لمنع العنف. وبالتوازي مع ذلك، دعم الصندوق وصندوق بناء الدولة وبناء السلام التابع للبنك الدولي الاستثمارات المنسقة في مالي وتنسيق أقوى في تونس وزمبابوي والنيجر.

٨ - ومع نمو الصندوق، تزداد قوة إطاره المتعلق بالرصد والتقييم. وواصل الصندوق دعم التقييمات النهائية لجميع مشاريع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أثناء قيادة أو تمويل التقييمات على مستوى الحافظة لبابوا غينيا الجديدة وغواتيمالا ومدغشقر والنيجر. وحصل الصندوق أيضا على تصنيف (A+) للعام الثالث على التوالي من الاستعراض السنوي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وأقر هذا الاستعراض بالنهج المرن الذي يتبعه الصندوق في تحقيق نتائج مستنيرة سياسياً ومراعية للنزاع لبناء السلام، في بيئات شديدة الخطورة، وبأن استثماراته الحفازة تعتمد على التحليل المشترك وتعزز الاتساق. كما سلط الاستعراض الضوء على الجهود المستمرة لتعزيز إدارة الصندوق ودوره الرائد في المساعدة على تنفيذ إصلاح الأمم المتحدة.

٩ - ويسرني أن أبلغكم بأن الدول الأعضاء قد بدأت في الاستجابة لدعوتي إلى تحقيق قفزة نوعية في الدعم، بقيام العديد منها بزيادة مساهماتها السنوية، بما في ذلك ألمانيا وأيرلندا وبلجيكا والدنمارك والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة وهولندا. وواصل إجمالي المساهمات نموه، حيث بلغ حجم المساهمات الجديدة ٢٢١,٣ مليون دولار منذ عام ٢٠١٧، ليبلغ إجمالي الرسملة لفترة الخطة الاستراتيجية ٣٩٨ مليون دولار. ويحتاج الصندوق حاليا إلى ما لا يقل عن ١٠٢ مليون دولار لتحقيق هدف الثلاث سنوات البالغ ٥٠٠ مليون دولار ومواكبة الطلب.

١٠ - ويتضمن هذا التوسع، ابتكاران للتمويل يتماشيان مع توصيات تقريري لعام ٢٠١٨ عن بناء السلام والحفاظ على السلام (A/72/707-S/2018/43). وساهمت الدانمرك بتمويل من ميزانيتها الدفاعية، اعترافاً بدور الصندوق في تحقيق التوازن بين الاستثمارات الأمنية وبناء السلام. واستجابة لدعوتي للدول الأعضاء للالتزام طوعا بأموال حفظ السلام غير المنفقة لصندوق بناء السلام، وقامت بلجيكا بإعادة تخصيص الأرصدة من اشتراكاتها السنوية المقررة في حفظ السلام كتمويل طوعي. وعلى الرغم من أن التمويل من هذه المصادر لا يزال متواضعا نسبيا، إلا أنه يمثل سوابق مهمة بالنسبة للدول الأعضاء الأخرى لمحاكاتها. ويوضح الشكل أدناه الاتجاهات في الصندوق.

الاتجاهات في صندوق بناء السلام للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨

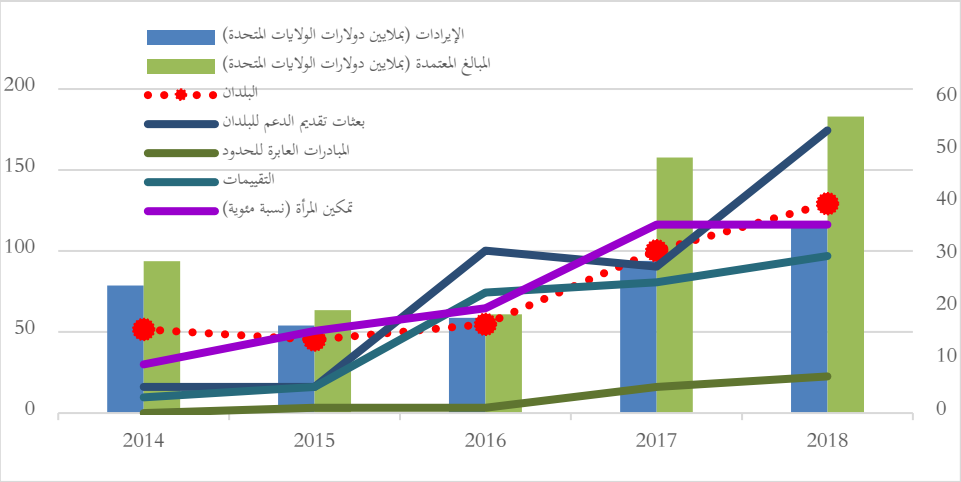

١١ - وتم تعزيز الصلة بين لجنة بناء السلام والصندوق من خلال تحسين تدفق المعلومات من الصندوق إلى اللجنة. وشمل ذلك تقديم تحديثات حول عمل الصندوق في الاجتماعات الإقليمية والقطرية التي تعقدها اللجنة، ودعوة رئيس الصندوق وأعضاء الفريق الاستشاري للصندوق إلى إطلاع اللجنة على نتائج الاجتماعات التي يعقدها الفريق كل سنتين، ودعوة البلدان التي تتلقى التمويل من الصندوق لإطلاع اللجنة على أولوياتها في مجال بناء السلام والتقدم المحرز والتحديات المصادفة. وكانت التجربة الأخيرة مع المناقشات حول منطقة الساحل إيجابية للغاية، حيث أدى قيام الصندوق بزيادة الاستثمار إلى دعم مشاركة اللجنة على نحو أكبر وأوسع نطاقا، ولا سيما خلال دورتها السنوية، ولكن أيضا من خلال المناقشات الإقليمية حول منطقة البحيرات الكبرى ومنطقة الساحل وغرب إفريقيا بالتعاون مع المبعوثين الخاصين للأمين العام في تلك المناطق.

١٢ - ويرتبط النمو المستمر للصندوق وتأثيره ارتباطا وثيقا بتنفيذ خطة الإصلاح التي أضطلع بها. ومن جانب الطلب، ستتسم قدرة المنسقين المقيمين على تحديد فرص بناء السلام وتوجيه جهودهم إلى مشاريع تقوم على تحليل قوي للنزاع ونظريات التغيير بأهمية حاسمة. ويتطلب وضع هذه المقترحات تنسيقا شاملا ودعما مشتركا من المقر، ولا سيما فيما يتعلق بالتحليلات والشراكات المشتركة، حيث سيتولى مكتب التنسيق الإنمائي الجديد دعم مكاتب المنسقين المقيمين المعاد تنشيطها في جميع أنحاء العالم. ومن ناحية العرض، لا تتوقف قابلية الصندوق للبقاء في الأجلين من المتوسط إلى الطويل على مساهمات الدول الأعضاء، سواء كانت طوعية أو مقررة، بل تتطلب أيضا مصادر تمويل مبتكرة يمكن أن تضمن دخلا ثابتا، كما هو مقترح في تقريري حول بناء السلام والحفاظ على السلام.

١٣ - ومع دمج مكتب دعم بناء السلام في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام الجديدة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ستكفل القدرة المعززة للتحليل السياسي أن يظل الصندوق قائما على أساس جيد وأن يكون أكثر قدرة على اغتنام فرص بناء السلام بينما يعمل على تعزيز دعم المنظومة للاستراتيجيات الإقليمية. وتستفيد مثل هذه النهج استفادة قصوى من مساهمات الدول الأعضاء لدعم السكان المتضررين من النزاع في جميع أنحاء العالم.

الجدول ١

قرارات صندوق بناء السلام في عام ٢٠١٨

البلد	لعام ٢٠١٨ المبالغ المعتمدة		
	مرفق الاستجابة الفورية	*مرفق إحياء عملية بناء السلام (بدولارات الولايات المتحدة)*	*المجموع*
ألبانيا[أ]	٢ ١٨٧ ٠٨٠		٢ ١٨٧ ٠٨٠
البوسنة والهرسك	١ ٩٣٣ ٢٩٣		١ ٩٣٣ ٢٩٣
بوركينا فاسو	٢ ٣٥٠ ٠٠٠	٨ ٠٠٠ ٦٠١	١٠ ٣٥٠ ٦٠١
بوروندي	١ ٤١٧ ٥٨٧	٧ ٦٥٨ ٣٧٧	٩ ٠٧٥ ٩٦٤
الكاميرون	١ ٤٩٨ ٠٠٠		١ ٤٩٨ ٠٠٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	٤ ٢٤٨ ٩١١		٤ ٢٤٨ ٩١١
تشاد	٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٥ ٩٧٩ ٩٠٦	١٠ ٤٧٩ ٩٠٦
كولومبيا	٣ ٧٥٧ ٣٦٧	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٩ ٧٥٧ ٣٦٧
الكونغو	٢ ٨٨٠ ٠٤٧		٢ ٨٨٠ ٠٤٧
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٤ ١٤٦ ٣٤٣	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٩ ١٤٦ ٣٤٣
كوت ديفوار	٤ ٩٨٥ ٨٤٢	٤ ٤٠٠ ٠٣٦	٩ ٣٨٥ ٨٧٨
الإكوادور[أ]	٣ ٠٠٠ ٠٠٠		٣ ٠٠٠ ٠٠٠
السلفادور		٣ ٩٤١ ٨٣٧	٣ ٩٤١ ٨٣٧
أثيوبيا	٢ ٨٤٠ ٣٤١		٢ ٨٤٠ ٣٤١
غامبيا	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ ٠٠٠ ٠٠٠
غينيا	٤ ٦٤٢ ٨١٩		٤ ٦٤٢ ٨١٩
غينيا - بيساو	١ ٤٢٧ ٧١٤		١ ٤٢٧ ٧١٤
هندوراس	١ ٧٢٤ ٦٨٩		١ ٧٢٤ ٦٨٩
كوسوفو[ب]	٢ ٧٧٢ ٧٨٠		٢ ٧٧٢ ٧٨٠
قيرغيزستان	٢ ٩٨٦ ٥٥١		٢ ٩٨٦ ٥٥١
ليسوتو	٢ ٠٠٠ ٠٠٠		٢ ٠٠٠ ٠٠٠
ليبريا		٥ ٠٠٠ ٠٠١	٥ ٠٠٠ ٠٠١
مدغشقر	١ ٤٩٦ ٨٨٤		١ ٤٩٦ ٨٨٤
مالي	٦ ١٦٢ ٠٣٩	٢ ٩٣٣ ٣٨٧	٩ ٠٩٥ ٤٢٦
موريتانيا	٣ ٠٠٠ ٠٠٠		٣ ٠٠٠ ٠٠٠
الجبل الأسود[أ]	٩٤٦ ٣٣٥		٩٤٦ ٣٣٥
النيجر	٧ ٦٣٦ ٩١٢	٧ ٧٠٠ ٠٠٠	١٥ ٣٣٦ ٩١٢
نيجيريا	٣ ٠٠٠ ٠٠٠		٣ ٠٠٠ ٠٠٠
بابوا غينيا الجديدة	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٥٠٠ ٠٠٠
صربيا[أ]	١ ٣٠٤ ٣٦٤		١ ٣٠٤ ٣٦٤

البلد	لعام ٢٠١٨ المبالغ المعتمدة		
	مرفق الاستجابة الفورية	مرفق إحياء عملية بناء السلام (بدولارات الولايات المتحدة)	المجموع
سيراليون	١ ٥٠٠ ٠٠٠		١ ٥٠٠ ٠٠٠
جزر سليمان		١ ٧٩٨ ٤٨٣	١ ٧٩٨ ٤٨٣
الصومال	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١٢ ٤٣٩ ٢٧٣	١٣ ٩٣٩ ٢٧٣
جنوب السودان	١ ٥٠٠ ٠٠٠		١ ٥٠٠ ٠٠٠
سري لانكا	١ ٥٠٠ ٠٠٠		١ ٥٠٠ ٠٠٠
السودان	٣ ٠٠٠ ٠٠٠		٣ ٠٠٠ ٠٠٠
توغو	٢ ٧٠١ ١١١		٢ ٧٠١ ١١١
تونس	٢ ٩٩٨ ٨٨٩		٢ ٩٩٨ ٨٨٩
اليمن	٣ ٠٠٠ ٠٠٠		٣ ٠٠٠ ٠٠٠
زمبابوي	٣ ١٤٣ ٨٦١		٣ ١٤٣ ٨٦١
المجموع	**١٠٤ ١٨٩ ٧٦٠**	**٧٩ ٨٥١ ٩٠٢**	**١٨٣ ٠٤١ ٦٦٢**

المصدر: مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء، كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

ملاحظة: يبين الجدول القرارات المتعلقة بالتمويل المعتمد في عام ٢٠١٨، وليس الأموال المحولة. وللاطلاع على التفاصيل المتعلقة بالأموال المحولة والنفقات المبلغ عنها، يرجى الرجوع إلى بوابة مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء.

(أ) كنظير لمشروع إقليمي أو عابر للحدود.

(ب) يتعين أن تُفهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ثالثا – ترتيبات صندوق بناء السلام المخصصة لبلدان معينة

ألف – أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٤ – في عام ٢٠١٨، أعلنتُ أن السلفادور مؤهلة لتلقي الدعم من صندوق بناء السلام بشأن المسائل المتصلة بحماية المهاجرين. وعندئذ وافق الصندوق على مشروع بمبلغ ٣,٩ مليون دولار ينفذه برنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة لتسهيل إعادة إدماج المهاجرين العائدين من خلال آليات مبتكرة ومحسنة وموسعة للرعاية وإعادة الإدماج. وتنضم هذه المبادرة إلى مشروع ”السلام من أجل جيل ما بعد انتهاء النزاع“، الذي من خلاله تسخر موارد الصندوق لمساعدة وكالات الأمن على تعزيز امتثال ضوابطها الداخلية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتخفيف المخاطر.

١٥ – وفي هندوراس، وافق الصندوق على أول مشروع وطني يضطلع به في ذلك البلد، وهو مبادرة بمبلغ ١,٧ مليون دولار نفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية (أصبحت الآن إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام) ومفوضية حقوق الإنسان، لتيسير الحوار والاتفاق على الأولويات الرئيسية لبناء السلام بناء على الطلبات المقدمة من حكومة هندوراس والجهات الفاعلة السياسية الأخرى ومجموعات المجتمع المدني. وتوصلت الأطراف، من خلال الحوار الذي يسرته الأمم المتحدة، إلى توافق على مستوى العمل حول ١٦٩ نقطة تناولت القضايا الأساسية وراء الاحتجاجات،

بما في ذلك الإصلاحات الانتخابية والدستورية والأحكام المتصلة بحقوق الإنسان، والتي من المتوقع أن يوافق المؤتمر الوطني على الكثير منها في عام ٢٠١٩.

١٦ - وفي غواتيمالا، واصلت المشاريع التي وافق عليها الصندوق في السنوات السابقة تعزيز قدرات المحاكمات الجنائية ومساعدة الضحايا، وساعدت على وضع نماذج للتحقيق في قتل الإناث، وهو نهج أقره النائب العام الجديد. والتزم الفرع القضائي بدعم من الصندوق، بإيلاء الأولوية لإمكانية لجوء نساء الشعوب الأصلية إلى القضاء وقام بإنشاء آليات للتنسيق مع قيادات وسلطات نساء الشعوب الأصلية. كما واصل المشروع العابر للحدود بين السلفادور وغواتيمالا وهندوراس تيسير التنسيق القضائي المتزايد بين الحكومات وتقديم الدعم لضحايا العنف.

١٧ - وفي كولومبيا، واصل الصندوق دعمه لتحقيق السلام والاستفادة من المساهمات الإضافية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء بعد انتهاء النزاع لكولومبيا منذ توقيع الاتفاق التاريخي بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي في عام ٢٠١٦. وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بدعم من الصندوق، بالمساعدة على إطلاق سراح ١٢٤ من الأطفال والشباب الذين كانوا مرتبطين سابقا بالقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، ودعمت المشاركة السياسية للمقاتلين السابقين في العمليات الديمقراطية الرئيسية التي تتسم بأهمية مركزية لاتفاق السلام. كما قام المقاتلون السابقون، استكمالا لإعادة إدماجهم السياسي، بإنشاء منظمة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، التي ساهمت في إعادة إدماجهم اقتصاديا وكذلك في المصالحة مع المجتمعات المحلية المتضررة من الألغام الأرضية. كما وافق الصندوق على مبادرة جديدة لرفع مستوى إعادة الدمج الاجتماعي والاقتصادي لأكثر من ٢ ٥٠٠ من المقاتلين السابقين من القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وعائلاتهم، بالشراكة مع حكومة كولومبيا وممثلين عن القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وفريق الأمم المتحدة القطري، ومشروع جديد لتحفيز استثمارات القطاع الخاص في المجتمعات المتضررة من النزاع.

باء - آسيا والمحيط الهادئ

١٨ - في الفلبين، وقع الرئيس دوتيرتي قانون بانغسامورو الأساسي في تموز/يوليه ٢٠١٨، وهو معلم رئيسي في حل النزاع الطويل الأمد في المنطقة. ومن خلال المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى مكتب المستشارة الرئاسية المعنية بعملية السلام، ساهم الصندوق في هذا الإنجاز التاريخي وكفِل أن تعترف الصياغة النهائية للقانون، التي طُرحت بعد ذلك في استفتاء عام في ٢٠١٩، بالاحتياجات الخاصة للمرأة، وأن تدرج أحكاما تتعلق بالعدالة الانتقالية والامتثال للاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو. وستؤدي الحوارات المجتمعية المدعومة من الصندوق والمتصلة بالاستفتاء إلى كفالة مشاركة المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، يساعد استثمار الصندوق من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على منع التطرف العنيف في ميندناو من خلال الحوار وتوفير الخدمات النفسية والاجتماعية والتعليمية، بالتعاون الوثيق مع المدارس والقيادات الإسلامية. ومن بين ٨٦٩ ١ من الأطفال والشباب الذين انفصلوا عن الجناح العسكري لجبهة مورو الإسلامية للتحرير، لم ينضم أي منهم مجددا إلى الجماعات الإسلامية المسلحة المتطرفة من خلال مساعدة الصندوق.

١٩ - وفي بابوا غينيا الجديدة، أدت المبادرات التي يدعمها الصندوق والتي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تيسير التعاون واتخاذ قرارات مشتركة بين الحكومات الوطنية والإقليمية. وعلى وجه التحديد، أسفرت موارد الصندوق عن تيسير عقد اجتماعات رئيسية بين الحكومتين لوضع الصيغة النهائية للاستفتاء، والمراجعة المشتركة لترتيبات الحكم الذاتي في بوغانفيل. ومع التسليم بأن نجاح الاستفتاء سيعتمد أيضا على فهم السكان، يقوم الصندوق بتمويل حملة توعية عامة، تشمل تقديم الدعم لمكتب الشؤون العامة ووسائل الإعلام والاتصال في حكومة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي، والمكتب الوطني لتنسيق شؤون بوغانفيل، والصحفيين والجماعات النسائية. ومن خلال الوساطة المدعومة من الصندوق، تصالحت مجموعتان نسائيتان كانتا منفصلتين سابقا وهما تشاركان حاليا في حملة مشتركة للدعوة إلى السلام في جميع أنحاء البلد. وإلى جانب الاستعدادات للاستفتاء، وافق الصندوق على مبادرة جديدة في عام ٢٠١٨ لدعم المنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مرافقة الجهود التي تقودها النساء للتوسط في النزاعات القبلية في منطقة المرتفعات المضطربة في البلد، بينما ساهمت استثمارات الصندوق السابقة في تمكين الحكومتين من تشجيع الجماعات المسلحة التي لم توقع على اتفاق بوغانفيل للسلام على إلقاء أسلحتها. ونتيجة لذلك، وقعّ أحد الفصائل الثلاثة على عملية التخلص من الأسلحة، وهي علامة مشجعة على تحقيق سلام أكثر شمولا ودواما.

٢٠ - وللمساعدة في التحضير للانتخابات العامة في جزر سليمان، نفّذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادرات تحاورية لكفالة أن تواصل الأولويات التي أثيرت في البداية من خلال مؤتمرات القمة الوطنية والمحلية التي عقدت في عام ٢٠١٧ تشكيل الخطاب العام بشأن السياسات المستقبلية وإدراج آراء المرأة والشباب. وأدى دعم الصندوق دورا استراتيجيا في تعزيز التزام الحكومة بمعالجة شواغل الشباب من خلال وضع الصيغة النهائية للتقرير الأول عن حالة الشباب في جزر سليمان[١] والسياسة الوطنية للشباب[٢] للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠ وإطار العمل الاستراتيجي لتنمية الشباب وتمكينهم[٣]. ومن خلال إنشاء ثلاث مجموعات نسائية إقليمية وبرلمانات وهمية ومراكز الابتكار للشباب، تكفل استثمارات الصندوق أن يمتد نطاق التزامات الحكومة ليشمل النساء والشباب المهمشين. وقد تبنت ثلاث مقاطعات بالفعل سياسات بشأن المرأة وتدابير خاصة مؤقتة توفر مقاعد للمرأة في حكومة المقاطعة. وبالإضافة إلى ذلك، أسفر التمويل المقدم من صندوق بناء السلام إلى تيسير عقد اجتماعات قمة بشأن الأراضي في غوادالكانال ومالايتا، التي قدمت توصيات للحكومات الوطنية وحكومات المقاطعات لحل التحديات المتعلقة بتغير المناخ واستخدام الأراضي، والتي كانت سبباً للنزاع في جزر سليمان منذ أمد طويل.

(١) متاح من www.undp.org/content/dam/fiji/docs/UNDP-SOI-Youth-Status-Report-2018.pdf.

(٢) متاح من www.mwycfa.gov.sb/resources-2/strategic-plans-policies/youth-development-empowerment/6-solomon-islands-national-youth-policy-2017-2030/file.html.

(٣) متاح من www.mwycfa.gov.sb/resources-2/strategic-plans-policies/youth-development-empowerment/7-strategic-framework-for-youth-development-and-empowerment-in-solomon-islands/file.html.

٢١ - وفي ميانمار، قدم الصندوق مليوني دولار لدعم مبادرة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف عززت مشاركة الشباب بشأن أهمية السلام من خلال صناعة الأفلام الوثائقية والتواصل مع وسائط التواصل الاجتماعي. وهذا ما مكّن الشباب من المطالبة بحيز في إطار هيكل السلام الوطني.

٢٢ - وفي سري لانكا، تم إنشاء المكتب المعني بالمفقودين بمساعدة الصندوق في عام ٢٠١٧ وبدأ في مشاورات مع المطالبين المحتملين في عام ٢٠١٨. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وسط تصاعد التوترات السياسية، أصدر البرلمان قانونا يمهد الطريق لإنشاء مكتب التعويضات، وتم في نهاية المطاف تقديم الدعم الفني لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة. ويعمل مشروع ينفذه المجلس الوطني للسلام، وهو من أول المنظمات المحلية الممولة مباشرة من صندوق بناء السلام، على استكمال حافظة العدالة الانتقالية للصندوق عن طريق تدريب ونشر الشباب من أجل التوعية والتعويض عن نشر معلومات كاذبة عن المؤسسات الثلاث الجديدة. وهناك في الوقت نفسه، مشروع يتلقى الدعم من الصندوق وينفذه صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومتطوعو الأمم المتحدة، يساعد على تخفيف حدة التوتر بين الطوائف المرتبطة بالانتخابات المحلية لعام ٢٠١٨.

جيم - وسط وجنوب أفريقيا

٢٣ - تعمل حافظة الصندوق بشكل متزايد على دعم اتباع نهج أكثر شمولية إزاء المنطقة من خلال البرمجة عبر الحدود، اعترافا بالطابع العابر للحدود للنزاعات وعدم الاستقرار.

٢٤ - وفي تشاد، تعمل حافظة الصندوق على دعم الحكومة من خلال قيام تسع وكالات تابعة للأمم المتحدة بتنفيذ استراتيجيات مشتركة للتصدي لهذه التحديات بمزيج من المبادرات الإقليمية والمحلية التي تعزز الحكم المحلي، والصمود في مواجهة تغير المناخ ومشاركة النساء والشباب في عمليات اتخاذ القرارات. وسيعمل مشروعان مبتكران عبر الحدود على معالجة النزاعات المتكررة بين الرعاة والمزارعين على حدود البلد مع جمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر، بينما قام مشروع عبر الحدود مع الكاميرون بوضع آلية مبتكرة للإنذار المبكر لمنع نشوب النزاعات والتطرف العنيف.

٢٥ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أحرزت مشاريع تحقيق الاستقرار التي يدعمها الصندوق تقدما في عام ٢٠١٨. وفي جنوب إيرومو، أتاحت منصات الحوار حيزا للجهات الفاعلة في قطاع الأمن والمجتمعات المحلية من أجل العمل بصورة مشتركة على وضع خطط أمنية محلية تراعي الأولويات المجتمعية. وتشير التقارير المبكرة إلى أن هذه المبادرة أدت إلى زيادة مساءلة الجهات الفاعلة في قطاع الأمن، وتعزيز التماسك الاجتماعي والحد من العنف، حيث بدأت المجتمعات المحلية باللجوء إلى الآليات المحلية لحل النزاعات بالوسائل السلمية. كما أعادت العملية تنشيط المفاوضات بين الحكومة والجماعة المسلحة التابعة لقوة المقاومة الوطنية في إيتوري، التي كانت تشكل تهديدا أمنيا في المنطقة. وفي كيتشانغا، أسفرت سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة بين المجتمعات المحلية والسلطات المحلية، الممولة من الموارد التي يوفرها الصندوق، عن إيجاد رؤية مشتركة للسلام والاستقرار، وتحديد الأولويات المحلية وكفالة الملكية المجتمعية. وساعد الصندوق على زيادة فرص الحصول على الأراضي ونشر الجهات الفاعلة الأمنية التابعة للدولة في المناطق التي تمس فيها الحاجة. وقد قام حوالي ٤٢٠ ١ أسرة معيشية بممارسة سبل العيش الزراعية في مناطق الامتياز، بينما تم حل ٣٨ نزاعا على الأراضي سلميا. كما لاحظت المجتمعات المحلية انخفاض الجريمة ونشاط الجماعات المسلحة نتيجة لتوظيف الشباب الضعفاء، الذين تم تحديدهم إما كمقاتلين

سابقين أو معرضين لخطر التجنيد في صفوف الجماعات المسلحة ومشاركتهم الإيجابية. وبوجه الإجمال، ساعد استثمار صندوق بناء السلام بمبلغ ١٢ مليون دولار بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥ دعماً للاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، التي تنفذها الحكومة في المنطقة الشرقية من خلال صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار المتعدد المانحين، على تحفيز ٣١ مليون دولار على الأقل من شركاء آخرين.

٢٦ - وفي أيار/مايو ٢٠١٨، وافق الصندوق على أول مشروع له في الكونغو: وهو عبارة عن جهد مشترك بمبلغ ٢,٨ مليون دولار بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يهدف إلى دعم اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في أواخر عام ٢٠١٧ بين الحكومة ومتمردي ميليشيا النينجا. وجاءت الاستجابة العاجلة للصندوق، بالتنسيق مع الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، فرانسوا لونسيني فال، وفريق الأمم المتحدة القطري، قبل أن تنتهي الحكومة من إعداد برنامجها المتعلق بالتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج في آب/أغسطس ٢٠١٨، وكفلت الالتزام بمبلغ إضافي قدره ٤ ملايين دولار من الموارد الحكومية وكفلت وفاء البرنامج بالمعايير الدولية واحترام شروط وقف إطلاق النار. وأدى أول مؤتمر للحوار بعد وقف إطلاق النار في منطقة بول في أيلول/سبتمبر، بتمويل من الصندوق، إلى التخفيف من حدة التوترات وأدى إلى تسريع برنامج الحكومة لنزع السلاح، مما أدى إلى انخفاض كبير في الحوادث الأمنية في المنطقة حتى نهاية عام ٢٠١٨. ومن أجل توطيد هذه المكاسب المبكرة، دعم الصندوق إنشاء ١٥ لجنة محلية في منطقة بول لمواصلة الترويج لنهج مجتمعي شامل لحل النزاعات، والعمل في الوقت نفسه على تحسين التماسك الاجتماعي من خلال توعية المقاتلين السابقين وأفراد المجتمع المحلي على حد سواء، والتحاور معهم وتقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي لهم. وتهدف منصات الحوار هذه إلى أن تكون نموذجا لعملية الحوار الوطني الأكبر.

٢٧ - وقام الصندوق خلال السنة، بتقديم الدعم لمشروع عبر الحدود بين بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة، مع الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى، اشترك في تنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من أجل تعزيز سبل العيش وأمن الحدود. وبالتزامن مع أدوار الحماية التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة، ساعد المشروع على تحسين العلاقات بين العائدين واللاجئين والمجتمعات المضيفة في المناطق الحدودية مع تخفيف الضغط على المؤسسات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، ساعدت استثمارات الصندوق في مجال تمكين الشباب في بوروندي على إنشاء ٦٥ ناديا للسلام، مما عزز المبادلات الإيجابية بين أكثر من ١ ٤٠٠ شاب. وبالإضافة إلى ذلك، وبعد تدريب ٤٠٠ من موظفي السلام على المشاركة المجتمعية، وأساليب حل النزاعات بالطرق السلمية، والتواصل غير العنيف، تم إنشاء تسع لجان شبابية، قام من خلالها ١ ٢٠٠ شاب بدعم إصلاح الهياكل الأساسية في بوجمبورا وموارو.

٢٨ - وساهمت حافظة الصندوق في جمهورية أفريقيا الوسطى في الحد من الحوادث الأمنية في بانغي وبانغاسو والعديد من المقاطعات الغربية مع العمل في الوقت نفسه على تمهيد الطريق لعملية انتخابية أكثر مراعاة للمنظور الجنساني من خلال إدخال تنقيحات على قانون الانتخابات، على الرغم من استمرار الاشتباكات بين الجماعات المسلحة في المواقع الرئيسية. ومن خلال دعم الصندوق الذي جاء في الوقت المناسب والزيارة التي قام بها رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، قام فريق الميسرين التابع للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى - وهو

الإطار الرئيسي للعملية السياسية – بزيارات ميدانية وشرع في حوارات مع الجماعات المسلحة. وفي أعقاب هذه الزيارات، التزمت ١٤ جماعة مسلحة بالمفاوضات من أجل تحديد عملية لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وقدم الفريق توصياته إلى الحكومة. وساهم برنامج للحد من العنف المجتمعي برعاية الصندوق في تحسين الظروف الأمنية داخل المجتمعات المحلية، وتعزيز الثقة في عملية السلام وتهيئة الظروف اللازمة لبدء البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أواخر عام ٢٠١٨. ولتعزيز الثقة في عملية السلام وسط المفاوضات، قام الصندوق بتمويل تدريب ٥٠٠ من أفراد الشرطة والدرك الجدد، في حين كان دعم الصندوق يتسم ببالغ الأهمية لاستعادة سلطة الدولة في بامباري من خلال تدريب ونشر ٤٩٨ من أفراد الشرطة والدرك، والشروع في الخطوات الأولية لعودة ما يقرب من ٣٠٠ من المسؤولين والموظفين الحكوميين، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

دال – شرق إفريقيا

٢٩ – في أواخر عام ٢٠١٨، وافق الصندوق على أول مشروع له في إثيوبيا، حيث قدم ٢,٨ مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمساعدة الحكومة وكفالة أن تكون جهود الإصلاح التي تضطلع بها مدعومة باستراتيجية شاملة قائمة على الأدلة لمواصلة الإصلاحات الإضافية، والشروع في عملية للمصالحة الوطنية. واستكمالا لدعم الحكومة المركزية، سيعمل المشروع على تعزيز قدرات الحكومات الإقليمية على حماية المدنيين وحل النزاعات المتعلقة بالنزوح الواسع النطاق في منطقة غرب غيديو وغوجي ومنطقة أوروميا على الحدود الصومالية.

٣٠ – وفي أعقاب تصميم خطة لبناء السلام في جنوب السودان وخريطة لمبادرات بناء السلام على الصعيد المحلي مع التركيز على المبادرات التي تقودها المرأة، ستعمل مبادرة جديدة للصندوق على مساعدة المرأة على الحصول على الأرض من خلال بناء قدرات السلطات التقليدية والقادة والمجتمعات المحلية وتحسين إدارة الأراضي والنظم الإدارية على صعيدي الدولة والبلد. وتنضم هذه المبادرة إلى جهود تعزيز قدرات الحوار لدعم عملية الحوار الوطني التي بدأها الرئيس.

٣١ – وللمساعدة على تيسير انتقال العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والحيلولة دون عودة دارفور إلى النزاع، أطلق الصندوق في عام ٢٠١٨ مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، من أجل تعزيز مؤسسات سيادة القانون ودعم مشاركة الشباب في أنشطة بناء السلام، وتشجيع التوصل إلى حلول دائمة لمشكلة النازحين والعائدين في قولو في جبل مرة، وهي أكثر المناطق تضرراً من النزاع في دارفور. وينبغي أن تؤدي هذه المبادرة وبعثة التقييم الاستراتيجي المقررة للعملية المختلطة إلى المساعدة على تشكيل زيادة مشاركة الصندوق في المستقبل بناء على الطلب الذي تقدمت به الحكومة للحصول على الأهلية.

٣٢ – وبدأت حافظة الصندوق لمدغشقر، التي ما فتئت تدعم مبادرات الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، وإصلاح قطاع الأمن ودعم الاستقرار في النقاط الساخنة في المنطقة الجنوبية المضطربة منذ عام ٢٠١٦، بتقديم البرهان على التقدم الناشئ، والمهم بالرغم من ذلك، وذلك بالتنسيق مع جهود المبعوث الخاص للأمين العام. وتسعى المبادرات الأخيرة التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كإطلاق أول

مركز لمكافحة الفساد في عاصمة البلد، الذي تم إنشاؤه من خلال دعم الصندوق، واعتماد تدابير جديدة للشفافية والمساءلة داخل الخدمات العامة، إلى مواصلة هذا الاتجاه الإيجابي.

٣٣ - وفي الصومال، أدى العديد من استثمارات الصندوق إلى دعم التوصل إلى حلول دائمة للاجئين العائدين والنازحين من خلال تشجيع إعادة إدماجهم اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا. وبدعم من مبادرة الصندوق عبر الحدود، عاد أكثر من ٣ ٠٠٠ لاجئ صومالي بعد عقود من النزوح في كينيا، بينما يوفر مشروع ممول من الصندوق بقيادة المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) حلولاً دائمة للنازحين والمجتمعات المضيفة في بيدوا وكيسمايو. وقد حظي النهج التشاركي المجتمعي للمشروع باهتمام الجهات المانحة الأخرى والسلطات الصومالية التي طلبت توسيع نطاقه ليشمل عددا إضافيا من الولايات الاتحادية الأعضاء. وتم تنفيذ المشروع إلى جانب البرنامج التجريبي الناجح لصندوق بناء السلام لتوجيه الأموال من خلال النظم المالية الحكومية، والمساعدة بالتالي على تعزيز النظم الوطنية وتمهيد الطريق لمزيد من دعم الميزانية من الجهات الفاعلة كالاتحاد الأوروبي. ولتعزيز هذه المكاسب الناشئة، وافق الصندوق على سبعة مشاريع جديدة في عام ٢٠١٨ بقيمة ١٤ مليون دولار ستعمل على تعزيز المصالحة وإصلاح الأراضي وحل النزاعات ذات الصلة بها والتوصل إلى حلول دائمة لمجتمعات النازحين والمجتمعات المضيفة، وكذلك دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار. وبالشراكة مع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في الصومال، مُنحت المنظمة الدولية للهجرة ١,٥ مليون دولار من خلال مبادرة تعزيز المساواة بين الجنسين لعام ٢٠١٨ لتجريب نهج يراعي المنظور الجنساني ويعالج الفجوة في دعم إعادة تأهيل المقاتلات المنفصلات عن الجماعات المسلحة. ومن خلال اتباع نهج شامل، يهدف المشروع أيضا إلى تعزيز قدرة المنظمات النسائية والمجموعات المجتمعية.

هاء - أوروبا ووسط آسيا

٣٤ - زاد الصندوق الدعم في جميع أنحاء غرب البلقان في عام ٢٠١٨، حيث ستشترك المبادرات مع شباب البلقان من خلفيات متنوعة في تعزيز التفاهم بين الثقافات وإقامة علاقات أفضل. وتستجيب هذه المبادرات لرسالتي الموجهة إلى الجمعية العامة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ التي حددت فيها غرب البلقان من بين المناطق العالمية المثيرة للقلق. وعملت موارد الصندوق على وجه التحديد، على مساعدة المكتب الإقليمي للتعاون بين الشباب، وهو منظمة أنشأتها ستة بلدان في غرب البلقان، على توسيع دعمها لشباب المنطقة من خلال المدارس ومجموعات الشباب وتعزيز رصد ومراقبة خطة المنح من خلال مشروع ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان في ألبانيا. وسعيتُ في الوقت نفسه، إلى زيادة مبلغ ٤,١ مليون دولار للمشروع الحالي ''الحوار من أجل المستقبل'' في البوسنة والهرسك ليشمل دولا أعضاء أخرى في المنطقة. وتم إطلاق المشروع في بداية الأمر في عام ٢٠١٤ بالشراكة مع رئاسة البوسنة والهرسك، وأنشأ المشروع منابر للحوار المحلي في ٢٨ بلدية، مع العمل في الوقت نفسه على تمكين الشباب من قيادتها ومراقبتها. وسيقوم الشباب أيضا بإشراك صانعي القرار من خلال منصات الحوار الوطنية والإقليمية للمضي قدما بتوصيات الشباب بشأن مبادرات تغيير السياسات والمصالحة. ولقد أنتج المشروع بالفعل اتفاقا بين عمدة سراييفو وعمدة شرق سراييفو للاشتراك في إعادة إحياء المتحف الأولمبي بالمدينة، مما يقدم رمزا قويا للتعاون. كما يعمل مشروع جديد بقيمة

٢,٧ مليون دولار في كوسوفو[٤] في أواخر عام ٢٠١٨ مع مجموعات متنوعة من الشباب على سد الفجوات الاجتماعية السياسية القائمة، وجمع إضافات جديدة إلى حافظة الصندوق في البلقان.

٣٥ - وفي وسط آسيا، وبالتعاون المستمر مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا، ركزت حافظة الصندوق، التي ترتكز في قيرغيزستان، على منع التطرف العنيف والعمل في الوقت نفسه على تشجيع الثقة بين مختلف الجماعات الإثنية والدينية والدولة. ومن خلال مشروع بقيمة ٢ مليون دولار يساعد على توسيع نطاق حصول السكان الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية خارج العاصمة على الخدمات الأساسية، أدت تقييمات الاحتياجات التشاركية التي يقودها الشباب في ١١ مستوطنة إلى تحسين الوصول إلى وسائل النقل العام والكهرباء وتركيب أضواء الشوارع. وساهمت هذه التحسينات في زيادة الشعور بالأمن بين السكان والثقة في السلطات الحاكمة المحلية، ووضع الشباب في الوقت نفسه في قلب هذه التغييرات الإيجابية. وازدادت الثقة في سلطات الدولة من خلال مبادرة بقيمة مليون دولار نفذتها اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تم من خلالها تدريب ٢١٥ من أفراد الشرطة وموظفي وزارة الداخلية على النهج الصديقة للمجتمع المحلي والمراعية للمنظور الجنساني من أجل منع التطرف العنيف. وتم من خلال هذا المشروع، تحريك ١٥ قضية مدنية نيابة عن النساء والفتيات من المجتمعات المهمشة، مما يدل على ثقتهن الناشئة في النظام القانوني للمطالبة بالحقوق. وفي موازاة ذلك، تم تمديد مبادرة بقيمة مليون دولار من خلال البحث عن أرضية مشتركة لمعالجة مسببات التطرف الديني بين الشباب بمبلغ مليون دولار آخر في عام ٢٠١٨، بالاستناد إلى أدلة قوية على أنها ساهمت في الحد من العنف بين الشباب، الذين كانوا يدفعون إلى الإقصاء الاجتماعي والتوتر. وأخيرا، ساعد أول مشروع للصندوق عبر الحدود بين قيرغيزستان وطاجيكستان في عام ٢٠١٥ على الحد من النزاعات العنيفة على طول الحدود المضطربة من ٣٤ حادثة في عام ٢٠١٥ إلى ٢٠ حادثة في ٢٠١٨. ومن خلال تحقيق نتائج من هذا القبيل، أقرت حكومة طاجيكستان بأن استثمار موارد الصندوق عبر الحدود يمثل المبادرة الوحيدة على طول الحدود غير المعيّنة التي تهدف إلى منع نشوب النزاعات وتخفيف المخاطر. وقدمت هذه التجربة دروسا مهمة لاستثمارات الصندوق الأخرى عبر الحدود في أفريقيا وأمريكا الوسطى.

واو - الشرق الأوسط

٣٦ - وفي لبنان، قدم الصندوق الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، في شراكة مع اليونيسف، في ثلاثة مواقع، باستضافة اللاجئين السوريين الذين يعانون من الحالة الاقتصادية والاجتماعية الهشة الموجودة من قبل. وساعد المشروع على توفير فرص عمل للشباب المعرضين للخطر من خلال بناء المهارات ودعم ريادة الأعمال، والعمل في الوقت نفسه على توعية الأجيال الأكبر سنا بالمساهمة الإيجابية التي يمكن أن يقدمها الشباب. كما عمل على تنفيذ توصيات البحث الذي تم الاضطلاع به بتكليف من الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن تأثير بناء السلام على برامج العمالة.

٣٧ - وفي اليمن، تمت الموافقة على استثمار للصندوق بمبلغ ٣ ملايين دولار في أواخر عام ٢٠١٨ لمعالجة انتهاكات حقوق النساء والشباب المحتجزين في السجون المركزية ومراكز الرعاية ومراكز الشرطة. وبالإضافة إلى تلبية الاحتياجات العاجلة للنساء والشباب المحتجزين، أجرى المشروع تقييمات

(٤) يتعين فهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

للاحتياجات النفسية والاجتماعية لتحديد أفضل السبل لدعم المحتجزين عند إطلاق سراحهم وتعزيز الأساليب الكفيلة بتحويل الأطفال عن نظام السجون. وأدى هذا النهج إلى تعزيز التنسيق بين قطاعي العدالة والرفاه الاجتماعي في اليمن، بما في ذلك من خلال وضع إجراءات تشغيل ومسارات موحدة للإحالة لتعزيز النظام الوطني لحماية الطفل. وستمكّن المشاريع الإضافية المدعومة من خلال مبادرة تشجيع النساء والشباب في عام ٢٠١٨ إلى تمكين النساء والشباب كعوامل إيجابية للتغيير، وتشمل توسيع مشروع قائم تنفذه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة بمبلغ ١,٥ مليون دولار، من أجل تعزيز دور النساء الوسيطات في معالجة المنازعات على الصعيد المحلي المتعلقة بندرة المياه، واستثمار ١,٥ مليون دولار أخرى من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان لكفالة إدراج أصوات الشباب في اجتماعات التحاور المحلية الجارية ومفاوضات السلام رفيعة المستوى.

زاي – شمال أفريقيا

٣٨ – منذ عام ٢٠١٦، قدم الصندوق الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتعزيز المصالحة من خلال عملية تشاورية وشاملة. وقد مكن هذا المشروع الذي دخل الآن في مرحلته النهائية، من مشاركة الشباب والنساء والجماعات من جميع أنحاء المجتمع الليبي بصورة هادفة وفعالة للإسهام بآرائهم حول القضايا التي تتسم بأهمية مركزية للمصالحة، بما في ذلك الأراضي والممتلكات، والنازحون، والاحتجاز التعسفي والمفقودون. وعلاوة على ذلك، ومن أجل دعم العملية السياسية وخطة عمل الأمم المتحدة من أجل ليبيا، ساهم المشروع في تيسير الحوار بين المجتمعات المحلية والقبائل ومساعدة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على تنفيذ المشاريع المتعلقة بالمصالحة، بما في ذلك من خلال المنح ودورات التدريب التي تعزز المشاركة المدنية والوعي والتواصل بشأن لقاءات التحاور المحلية. وبالاستناد إلى نتائج المشروع، ساهم المانحون بمبلغ إضافي قدره ٢,٦ مليون دولار لدعم جهود المصالحة المحلية، وتعزيز دور الوسطاء المحليين من خلال إنشاء شبكة وطنية ودعم المؤسسات الحكومية لإضفاء الطابع المؤسسي على ممارسات المصالحة.

٣٩ – وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وافق الصندوق على أول مشروع يضطلع به في تونس المجاورة. وسيعمل استثمار الصندوق على تعزيز عملية اللامركزية في أعقاب الانتخابات المحلية التي جرت في منتصف عام ٢٠١٨، وهي الأولى في البلد منذ سبع سنين، والنهوض بأولويات الحكومة لبناء الثقة وتشجيع إدماج الشباب والشابات المهمشين في المجتمعات الحدودية. وتم تصميم هذه المبادرة لتمكين الشباب كعوامل إيجابية للتغيير، في حين يهدف الجانب الثاني من المبادرة إلى دحض الصور النمطية السلبية من خلال الاستراتيجيات الإعلامية. ويعد مشروع الصندوق، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع البنك الدولي، الأول من نوعه على الصعيد القطري الذي يعمل على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمم المتحدة والبنك الدولي المعنون ”*سبل السلام: النهج الشاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة*“.

حاء – غرب أفريقيا

٤٠ – في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أعلنتُ أن غامبيا وبوركينا فاسو مؤهلتان لتلقي الدعم من صندوق بناء السلام. ففي غامبيا، فتحت الأهلية الطريق لحزمة دعم بمبلغ ٧ ملايين دولار لتعزيز أولويات الحكومة المتعلقة بالعدالة الانتقالية، والمنازعات على الأراضي، وتخفيف حدة التوترات فيما يتعلق بعودة المهاجرين

الواسعة النطاق وزيادة التماسك الاجتماعي والمشاركة السياسية للنساء والشباب. وتابع هذا الاستثمار مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة حالية مكّنت من إجراء مشاورات على الصعيد الوطني بشأن الحقيقة والمصالحة، وكذلك بشأن وضع استراتيجية وطنية شاملة للعدالة الانتقالية في غامبيا، وأطلقت لجنة للحقيقة والمصالحة والتعويضات بتكوين يراعي التنوع العرقي والديني والجنساني في البلد.

٤١ - وفي بوركينا فاسو، وفّر الدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام والذي تمت الموافقة عليه في عام ٢٠١٨ مبلغ ٨ ملايين دولار لبرنامج الطوارئ لمنطقة الساحل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ لمعالجة أسباب النزاع. وانضم هذا الاستثمار إلى المبادرات الحالية التي يدعمها الصندوق والتي تمكن من خلالها فريق استشاري رفيع المستوى تابع للرئاسة معني بإصلاح قطاع الأمن، تم إنشاؤه من خلال دعم الصندوق، من المساعدة على تعزيز التوصل إلى توافق في الآراء بين الحكومة والجيش بشأن السياسة الوطنية للأمن والدفاع وتعزيز مجلس الدفاع الوطني. كما عزز الصندوق شرعية المجلس الأعلى للمصالحة والوحدة الوطنية من خلال الاضطلاع بأنشطة التوعية في ١٠ من مناطق البلد الـ ١٣ وكفالة دفع تعويضات لـ ١٥٦ من الضحايا.

٤٢ - وفي كوت ديفوار، دعمت حافظة الصندوق أولويات الانتقال بعد انتهاء البعثة، على النحو المبين في البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة وكوت ديفوار لدعم توطيد السلام، بمبلغ إضافي قدره ٩,٣ ملايين دولار في عام ٢٠١٨، مما جعل الصندوق أكبر مساهم في البرنامج وأدى بالتالي إلى حفز الجهات المانحة الأخرى والحكومة على تمويل حوالي ٩٠ في المائة من البرنامج. ومن خلال دعم الصندوق، أسفر إجراء أكثر من ٥٠ حوارا مشتركا بين القبائل إلى مساعدة أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الجهات الفاعلة على حل النزاعات المحلية سلمياً ووضع خطط مشتركة للتنمية المحلية. وتقع المبادرات التي تركز على الشباب في قلب العمل على مستوى المجتمع المحلي وتستفيد من أداة تقرير اليونيسف ''U-Report'' لجمع آراء الشباب. وقد اتسع نطاق مستعملي أداة ''U-Report'' من ١٦٠ ٠٠٠ إلى حوالي ٤٨٣٠٠٠ من الشباب خلال عام ٢٠١٨، مما يضمن أن تكون المشاورات أكثر شمولا. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء ٢٣ من اللجان المدنية - العسكرية، التي اضطلعت بدور حاسم في نزع فتيل التوترات ومنع نشوب النزاعات وبناء الثقة بين السكان وقوات الأمن في أماكن متنوعة مثل بواكيه وتاي وكورهوغو وأبيجان، بينما تم كذلك تجهيز ست لجان إقليمية لحقوق الإنسان وتدريبها. وتمت توعية ما يقرب من ٧ ٠٠٠ من أفراد قوات الأمن بالعنف الجنسي والجنساني وتم إنشاء ٢٠ مكتبا للشؤون الجنسانية في مراكز الشرطة. وبالنظر إلى المستقبل، ساهم دعم الصندوق في مشروع خطة التعويضات المجتمعية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، التي تمثل خطوة مهمة في تنفيذ توصيات اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة.

٤٣ - ويعتبر الصندوق من الجهات الفاعلة القليلة التي تعمل على تحسين سلسلة العقوبات في غينيا. وتم من خلال دعم الصندوق، تسريع الإجراءات القضائية إلى حد كبير، مما سمح بإطلاق سراح ٩٩٦ شخصا، من بينهم ٩٧ امرأة و ١٧ قاصرا تم احتجازهم لأمد يتجاوز الحد القانوني. واستكمالا للتدخلات الرامية إلى تشجيع ثقة السكان في النظام القضائي، مكّن دعم الصندوق من إنشاء أطر دائمة للحوار بين الشرطة القضائية والمدعين العموميين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

٤٤ - وفي غينيا - بيساو، اضطلع الصندوق بدور محوري في تعزيز إشراك المرأة في شؤون السياسة والحكم. وواصل الصندوق دعمه في عام ٢٠١٨، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وبفضل مشاركة رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

ومن الجدير بالذكر أن الصندوق قدم موارد للتوسط في نسبة ٣١,٨ في المائة من النزاعات في عام ٢٠١٨، مقابل ٧,٤ في المائة فقط في السنوات السابقة. وتم بث قصص تتضمن تفاصيل هذه الوساطات الناجحة ٤٤٤ مرة في جميع أنحاء البلد، مما أتاح مساحة عامة أكبر للنساء. كما مكن الصندوق من تنظيم الدورة التدريبية الأولى للصحافة المهنية في البلد وإنشاء إذاعة بافاتا النسائية، التي صممت لنزع فتيل التوترات في المناطق الانتخابية التي تشهد أشد المنازعات. وفي أيار/مايو، جمع المنتدى الوطني الشامل للنساء والفتيات من أجل السلام ٨٠٠ ناشطة، بينما ساعد الصندوق أيضا على إنشاء مجلس نسائي مؤلف من ٢٥ ممثلة منتخبة. ولتعزيز هذه المكاسب وضمان مستقبل الأصوات السياسية للمرأة، تم في عام ٢٠١٨ بدعم من الصندوق، اعتماد قانون جديد لتكافؤ المشاركة السياسية للمرأة.

٤٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وافق الصندوق على أول مشروع يضطلع به في توغو: يتمثل في استثمار قدره ٢,٧ مليون دولار لمنع تصعيد التوترات في أعقاب العنف الانتخابي في عام ٢٠١٧ والقضايا التي لم تحل من عمليات الحقيقة والمصالحة السابقة. ويرمي المشروع، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف، إلى استهداف المجتمعات المحلية من خلال اتخاذ تدابير لبناء الثقة مع الجهات الفاعلة الأمنية، والحد من مشاركة الأطفال في الاحتجاجات العنيفة، وتقديم الدعم للمراكز الإقليمية لحقوق الإنسان وبناء قدرات أفراد المجتمع المحلي على حل النزاعات.

٤٦ - وفي ليبريا، ستعمل المجموعة الجديدة من تدابير الدعم الذي يقدمه صندوق بناء السلام، قيمتها ٥ ملايين دولار التي ساعدت على إنشاء صندوق استئماني جديد متعدد الشركاء لليبريا، على المساعدة على تيسير الانتقال من حفظ السلام وفقا للأولويات المعلنة للصندوق في خطته الاستراتيجية الحالية. وينضم الاستثمار الجديد إلى حافظة قائمة بالفعل قيمتها ١٤,٣ مليون دولار، مما يمثل نتائج مهمة، لا سيما بين المنظمات النسائية على الصعيد المحلي. وأدى استثمار بقيمة ٤٥٠ ٠٠٠ دولار، من خلال منظمة المجتمع المدني الليبيرية (Educare Liberia)، إلى تمكين النساء في ٢٣ منطقة من التخفيف من حدة النزاعات المحلية بالتعاون مع الشركات التي لديها اتفاقيات امتياز. وعلى الصعيد الوطني، تمكنت فرقة العمل الوطنية لقطاع الشؤون الجنسانية والأمن بمساعدة من الصندوق، من تحديد الثغرات بين الجنسين عبر الأطر القانونية والسياساتية لقطاع الأمن.

٤٧ - وتُعد حافظة الصندوق في النيجر فريدة من نوعها في دعمها، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة، للجهود المبذولة لبناء الثقة بين قوات الدفاع والأمن والمجتمعات المحلية في المناطق الحدودية في منطقة ليبتاكو غورما من خلال إنشاء ١٠٠ لجنة محلية للسلام والأمن وتهيئة ١٧ مكانا للتحاور بين الشباب، منهم ٣٨ في المائة من الفتيات، من أجل الدعوة إلى التماسك الاجتماعي. ونتيجة لذلك، انخفضت الأنشطة غير القانونية بنسبة ٢٥ في المائة في المجتمعات المستهدفة منذ بدء المشروع. ولمعالجة النزاعات بين المزارعين والرعاة في تاهوا، قام الصندوق بتركيب ٢٢٨ لوحا شمسيا لتوفير الكهرباء لزيادة إمدادات المياه، مما أفاد كلا المجتمعين مع تشجيع التكيف مع تغير المناخ في الوقت نفسه. ومن خلال توفير فرص عمل مستدامة، كفلت موارد الصندوق لليونيسيف عدم قيام ٧٨١ من الشباب والفتيات بالهجرة غير المشروعة أو الانضمام إلى الجماعات المسلحة. ومن خلال زيادة تعزيز دور الشباب في مجتمعاتهم، أنشأ الصندوق ٢١ جمعية للشباب للمشاركة في الوساطة المجتمعية في النزاعات، التي نجحت في الدعوة مع اثنتين من الجماعات المحلية لتكريس ١٩ في المائة من مواردهما الخاصة لدعم أنشطة الشباب. ولتوطيد هذه المكاسب والاستجابة للتهديدات المستمرة عبر الحدود، وافق

الصـــندوق على منح النيجر مبلغا إضـــافيا قدره ١٣,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٨ للمشـــاريع الوطنية والعابرة للحدود مع مالي وتشاد.

٤٨ - ومن أجل بناء الزخم اللازم لتنفيذ اتفاق الســـلام والمصـــالحة في مالي والميثاق الجديد للســـلام في مالي، وافق الصـــندوق على مبلغ ٧,٤ ملايين دولار في عام ٢٠١٨ للنهوض بالتمكين الاقتصـــادي والاجتماعي للشـــباب في موبتي بالشـــراكة مع البنك الدولي، والحد من النزاعات بين المزارعين والرعاة من خلال الإدارة الجامعة للموارد الطبيعية في تمبكتو وموبتي.

٤٩ - وساعدت مشاريع الصندوق العابرة للحدود، التي بلغ مجموع قيمتها ١٠,٥ مليون دولار، على التصـــدي لأســـباب النزاعات العابرة للحدود في جميع أنحاء منطقة الســـاحل، وبناء الثقة بين المجتمعات الحدودية والجهات الفاعلة الأمنية من خلال التدخلات التي تســـتفيد من الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه الشـــباب في منع نشـــوب النزاعات وفي صـــنع القرار على الصـــعيد المحلي. ومن خلال هذه المبادرات، تم حشـــد ٢ ٤٠٠ شـــخص لدعم الأنشـــطة ''الخضـــراء'' المشـــتركة بين قوات الأمن والدفاع والسكان في كل من بوركينا فاسو والنيجر لتعزيز الثقة المتبادلة. وفي النيجر، تم تحديد تسعة ممرات للتنقل الرعوي على الحدود مع مالي وبوركينا فاسو، والتي ستتم إدارتها بتمويل من المشروع في عام ٢٠١٩.

الجدول ٢

الأداء العالمي لصندوق بناء السلام، للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨

مجالات الأولوية لصندوق بناء السلام	*عدد المشاريع*	*على المسار الصحيح لتحقيق النواتج (نسبة مئوية)*	*على المسار الصحيح مع وجود أدلة على المساهمة الكبيرة في نتائج بناء السلام (نسبة مئوية)*
مجال الأولوية ١[أ]			
٢٠١٨	٣٣	٨٢	٢٤
٢٠١٧	٢٥	٨٨	١٦
مجال الأولوية ٢[ب]			
٢٠١٨	٨٦	٨٤	٢٧
٢٠١٧	٤٥	٨٧	٣٦
مجال الأولوية ٣[ج]			
٢٠١٨	١٠	٨٠	٢٠
٢٠١٧	٤	١٠٠	٥٠
مجال الأولوية ٤[د]			
٢٠١٨	١٦	٨٩	٦
٢٠١٧	٦	٩٤	٣٥
الإجمالي لعام ٢٠١٨	**١٤٧**	**٨٤**	**١٩**
الإجمالي لعام ٢٠١٧	**٩١**	**٨٩**	**٣١**

المصدر: تقييمات مشاريع مكتب دعم بناء السلام والتقارير الدورية بشأنها وتقييماتها القطرية المستقلة.

(أ) إصلاح قطاع الأمن؛ وسيادة القانون؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والحوار السياسي.

(ب) المصالحة والحكم الديمقراطي ومنع نشوب النزاعات/إدارة النزاعات.

(ج) العمالة والحصول المنصف على الخدمات الاجتماعية.

(د) قدرات الدولة، وبسط سلطة الدولة وإدارة موارد بناء السلام.

رابعا – الرقابة والإدارة في صندوق بناء السلام

ألف – الفريق الاستشاري

٥٠ – بدأ الفريق الاستشاري الخامس مدته في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي أول اجتماع يعقده، قمتُ بإطلاع الفريق على رؤيتي بشأن تحقيق قفزة نوعية للصندوق. ونتيجة لذلك، أولى الفريق الأولوية لدعم تحقيق زيادة كبيرة في الصندوق خلال فترة ولاية الفريق لمدة عامين. وسيشمل ذلك إسداء المشورة بشأن الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ والتأكد من قيام الصندوق بتعديل قدراته الرقابية وأنظمته وفقا للنمو المقرر.

٥١ – وشارك أعضاء الفريق في الزيارتين اللتين قامت بهما الجهات المانحة إلى بابوا غينيا الجديدة وكولومبيا لمراقبة فعالية الصندوق، وفي بعثة إلى بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر لتعزيز المشاركة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، قدم رئيس الفريق الاستشاري إحاطة إلى لجنة بناء السلام في نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر عن حالة الصندوق ومساره.

باء – الميزانية والموظفون

٥٢ – كشفت الميزانية التشغيلية للصندوق لعام ٢٠١٨ مرة أخرى عن القيود التي تعرقل خطة الصندوق للنفقات والإيرادات، التي لا تزال تتأثر بمساهمات الجهات المانحة. وكانت نفقات عام ٢٠١٨ البالغة ٧٢٠,١٩ ٩٨٨ ٢ دولار مماثلة تقريبا لنفقات العام السابق البالغة ١٦٧,١١ ٨٢٩ ٢ دولارا، على الرغم من ارتفاع معدلات التنفيذ بشكل واضح في عدد متزايد من البلدان المتضررة من الأزمات. وللتغلب على التحديات الإدارية التي فرضتها القفزة النوعية للصندوق، قام الصندوق بتعيين موظفين إضافيين من خلال أموال من مشروع مخصص لدعم التصميم والرصد والتقييم على الصعيد القطري، مع الاستمرار في الاعتماد على إعارة الموظفين من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والدعم من لجنة بناء السلام وفروع السياسات. وفي حين أن هذا الحل يسد ثغرة حرجة ويكفل حصول الزملاء المقيمين في البلد على التوجيه الذي يحتاجونه، إلا أنه لا يمكن تحمله في الأجل الطويل.

٥٣ – ومن أجل تنفيذ ولاية الصندوق على النحو المناسب للمضي قدماً برؤيتي المتعلقة بمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام أثناء فترة تتسم بمواردها المحدودة، طبق صندوق بناء السلام تدابير احتواء التكاليف بدقة، بما في ذلك عن طريق كفالة سفر جميع الموظفين في الدرجة الاقتصادية. وواصل الاعتماد على إعارة الموظفين من وكالات الأمم المتحدة والاستفادة من الشراكات الاستراتيجية لدعم البرامج القطرية. وعزز الصندوق قدرته على الاتصالات لتحسين الاتصال ودعم تعبئة الموارد.

جيم – تعزيز الرصد والتقييم

٥٤ – في عام ٢٠١٨، تم إجراء تقييمات لـ ٢٣ مشروعا فرديا وحافظتين قطريتين لإثراء عملية اتخاذ القرارات في المستقبل. وتجدر الإشارة إلى أن استثمارات الصندوق في تعزيز إطاره المتعلق بالرصد والتقييم ساهمت في زيادة توافر البيانات الموثوقة عن التقييمات القائمة على الأدلة، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية الأولية والنهائية والمعلومات من بعثات رصد أصحاب المصلحة المتعددين.

٥٥ - وقد وجد تقييم الحافظة في بابوا غينيا الجديدة أن الحكومتين والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى أقرت بأن الصندوق قادر بشكل فريد على تسهيل مواجهة التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاق بوغانفيل للسلام. ووجدت عدة تقييمات أخرى أنه على الرغم من أن الصندوق يصدر التمويل بسرعة، إلا أنه يمكن تحسين الكفاءة أثناء التنفيذ عن طريق معالجة حالات التأخير في الإجراءات الإدارية الناجمة عن كثرة الوكالات المعنية، وتنسيق الإبلاغ عن النتائج العليا. وبالإضافة إلى ذلك، قامت تقييمات القابلية للتقييم في سري لانكا وغواتيمالا وقيرغيزستان ومدغشقر باستعراض تصميم البرنامج وقوة أطر الرصد، وقدمت توصيات محددة الهدف لزيادة احتمال تحقيق النتائج وتوافر البيانات للتقييمات النهائية. وبالنظر إلى السياقات المختلفة لبناء السلام التي تعمل فيها الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، تم تكييف عمليات التقييم من أجل زيادة أهميتها وفائدتها. واعتمد الاستعراض على سبيل المثال، لمراعاة مختلف معدلات تنفيذ المشاريع في مدغشقر نتيجة للتغييرات السياسية، نهجا مختلطا يجمع بين تقييم قابلية التقييم وتقييم منتصف المدة.

خامسا - خاتمة

٥٦ - بينما يشرع صندوق بناء السلام في النظر في خطته الاستراتيجية الجديدة في عام ٢٠١٩ في خضم الإصلاحات الجارية، سيتمثل التحدي الذي يواجهه في الحفاظ على طابعه التحفيزي المرن في دعم الاستراتيجيات الوطنية، والقيام في الوقت نفسه بتلبية الطلب المتزايد التي حققت نجاحا واضحا. وسيكون الدعم المالي والسياسي المستمر من الدول الأعضاء أمرا بالغ الأهمية لقدرة الصندوق على التعامل مع هذه التغييرات ومواصلة تقديم الدعم في الوقت المناسب وبشكل جيد لكفالة استفادة السكان المتضررين من الأزمات من عوائد السلام.